تقرير الملتقى الدولي: «فلسفة التأويل: آفاقها واتجاهاتها»

تقرير: هيئة التحرير

- **موضوع الملتقى:** فلسفة التأويل: آفاقها واتجاهاتها.
- **الجهة المنظمة:** قسم الفلسفة جامعة القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
- **تاريخ الملتقى:** ١٣/١٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٧

انعقد برحاب جامعة القاهرة، والمجلس الأعلى للثقافة بمصر، المؤتمر الدولي «فلسفة التأويل: آفاقها واتجاهاتها»، وذلك بالتعاون بين قسم الفلسفة والمجلس الأعلى للثقافة؛ على مدار يومين، ناقش فيه الأساتذة الإشكالات الكبرى في فلسفة التأويل، وصراع التأويلات، ومناهج التأويل في الأنساق الثقافية المختلقة، وأيضا مجالات التأويل، من النص الفلسفي إلى النّص الديني، فإلى مجال الفن والإبداع على ضوء قراءات لفلاسفة فنانين، أو تحليل لإبداعات فنية جمالية.

التأويل كتوجه معرفي المحاضرة الافتتاحية للدكتور سعيد توفيق

بعد الكلمات الرسمية التي ألقاها ممثلو المؤسسات الراعية للملتقى، ألقى د.سعيد توفيق محاضرة افتتاحية حملت عنوان «التأويل كتوجّه معرفي»، لمّح من خلالها إلى أهمية التأويل كتوجه معرفي، ومتتبعا تعرّجات التأويل في أنساقه الفلسفية؛ من اللّحظة اليونانية التي برأيه كان منوطا بتبليغ المقاصد الإلهية أو المعاني؛ حيث إن آلهة معبد دلفي

تلمح ولا تصرّح؛ إلى اللّحظة الوسيطة، التي أضحى التأويل بموجبها مجموعة القواعد المنهجية التي تحكم عملية تفسير الكتاب المقدس، بغاية الانسجام مع العقائد الإيمانية، لتبلغ مرحلة التأويل نضجها مع ابن عربي، لينتقل بعدها، إلى العصر الحديث مع شلايرماخر ، الذي أضحى التأويل معه مشكلة عامة في الفهم، ليختتم مع التأويل عند غادامير بما هو كشف عن الحقيقة، وبماهر أي التأويل مشروط بالزمانية.

الجلسة الأولى: «مقاربات نحو تأويل النص الفلسفي»

رئيس الجلسة: حسن حنفي

ترأس الجلسة الأولى الأستاذ حسن حنفي، وأخذ الكلمة الأولى الدكتور عبد الحليم عطية، تحت عنوان «تأويل التّفكيك»، حيث الموعد مع الأسئلة المتعددة حول طبيعة التفكيك: هل هو فلسفة؟ أم منهج؟ أم طريقة في القراءة؟ وتسهيلا للفهم، قرّب الأستاذ بين التفكيك والتعويض والهدم والتشريح والتحليل. مسترسلا في تساؤلاته: هل مارس دريدا في أعماله التأويل تحت عنوان التفكيك؟ منتهيا إلى الإقرار بتأويلية التفكيك نفسه، من خلال كتاب «ماذا عن غد؟» لجاك دريدا وإليزابيث رودنيسكو. وجاءت المداخلة الثانية، تحت عنوان « الهيرمنيوطيقا ونقد هابرماس» للدكتور أنور مغيث، تكلم فيها عن نفي هابرماس صفة الزهدية في المعرفة، من خلال التشديد على الربط بين المعرفة والمصلحة ضمن علوم ثلاثة: المعرفة الوضعية ومصلحتها المنفعة المادية، المعرفة الهيرمنيوطيقية ومصلحتها إدراك المعنى، والمعرفة الاجتماعية ومصلحتها التحرر. وقد انتقد كل من ميشيل فوكو وبول ريكور ربط هابرماس الهيرمنيوطيقا بمعرفة المعنى؛ لأن ماركس اكتشف طريقة جديدة في التفسير، وريكور عزى هذه المصالح إلى دوافع يوتوبية.

تلتها مداخلة د. نور الدين السافي من تونس، حول «التأويل وحق الاختلاف»، حاول من خلالها تحديد إشكالية الحقيقة والاختلاف من منظور تأويلي، ساهمت في إنشائه عقول فلسفية متعددة، خصص حديثه فيها عن الإمام أبو حامد الغزالي، ومارتن هيدجر، وهذا لإثبات أمر مهم، هو أن القارئ يبقى رهين الاختلاف ولا قدرة له على تجاوز ذلك نحو الحق. أما د. محمد بوعزة من المغرب،

فتمحورت مداخلته حول موضوع «تأويل النّص في الدراسات الثقافية»، حيث لم ينطلق من المحددات الأدبية للنص، وإنما انطلق من اعتبار النّص ممارسة دالة، تستدعي استنطاق آثارها في الممارسة الاجتماعية، في هذا السياق اهتم د. محمد بثلاثة مجالات للصراع وترسيخ القوة في الخطاب: الجنوسة، والطبقة، والعرق. وعليه، سعت المداخلة إلى تحديد معالم النموذج الثقافي الجديد في تأويل النّص الذي تقترحه الدراسات الثقافية.

كما ناقش الأستاذ فارس من سيلين، من الجزائر، فكرة «رفض التأويل في فكر سوزان سونتاغ»، حيث أشار الأستاذ إلى ظاهرة تعدُّدية التأويل التي باتت تصبغ الفلسفة المعاصرة؛ محللا وجهة نظر الأمريكية «سونتاغ» التي تنادي بضرورة تقنين العملية التأويلية ضمن قواعد وضوابط محددة، اقترحتها لهذه العملية الفكرية الحساسة.

واختتمت الجلسة بمداخلة للدكتور ماهر عبد المحسن، من مصر، حول « الهيرمنيوطيقا: مدخل تطبيقي»، ملمحا إلى أهمية الحضور اللافت للدرس التأويلي في الفلسفة المعاصرة، حيث إن الفلسفة انعطفت من تأويل الأشياء إلى تأويل النصوص، أو بعبارة ماهر عبد المحسن، من «الديالوج إلى المونولوج»، مقدما أربعة نماذج على هذا الحضور التأويلي للنُّصوص الفلسفية القارئة: ريكور قارئا فرويد، (قراءة فلسفية)، ودريدا قارئا نيتشه، (قراءة سيكولوجية)، وبورديو قارئا هيدجر، (قراءة سياسية)، وبارت قارئا راسين (قراءة جمالية).

الجلسة الثانية: «التأويل في التراث اليهودي والمسيحي»،

رئيس الجلسة: مصطفى النشار

في البدء؛ تناول د.الجمعي شبايكي من الجزائر، موضوع «الدور الهرمنيوطيقي في قراءة النّص الديني»، مؤكدا على أن القارئ لا يُقبل على النص خاويا صفر اليدين، بل محملا بمخزون معرفي وقبليات هي من مستلزمات القراءة، وهنا يظهر الدَّور الهرمنيوطيقي الأول حيث يكون القارئ هو المؤثّر، وضمن عنصرين هما «النّص، القبليات و المصادر»، ينتقل القارئ في ذهاب وعودة خلال عملية التأويل من أجل قراءة النّص وفهمه. وتناولت جاكلين غصيب من لبنان، موضوع «قراءة في نظريات أوغسطين من خلال كتابه: مدينة الله».

وتناول د.كرم عباس من مصر موضوع «تأويل التأويل في مؤلفات الأحكام» مقدما مثال أحكام بطرس اللومباردي أو «الكتب الأربعة للأحكام»، الذي تم تأليفه سنة ١١٥٠م، ويهدف الكتاب إلى تجاوز النقاط الخلافية بين تأويلات آباء الكنيسة السابقين، وقد ساعد اللومباردي بهذا في تأسيس التأويل كسلطة ملتحمة بغموض النص ونقاطه الإشكالية، ورغم ذلك فقد ترك العديد من المسائل والنقاط مفتوحة، وهذا ما منح الأكويني وأوكام وبونافنتورا وسكوتس الفرصة لتقديم تعليقات على الكتاب المذكور.

- اليوم الثاني بالمجلس الأعلى للثقافة/ الجلسة الأولى: التأويل في التراث الإسلامي،

رئيس الجلسة: مراد وهبة

تواصلت في اليوم الثاني أشغال المؤتمر، بتقديم بحوث متنوعة، واستهل هذه الجلسة د. مراد وهبة بمداخلة عنوانها «التأويل والرشدية العربية»، تناول فيها مسائل متنوعة، تبتغي في مجملها الرهان على تأسيس رشدية عربية معاصرة؛ ذلك أن شرط التأويل هو إعمال العقل، وعليه فإن التجديد يقتضي تجاوز التقليد، وما يظهر من تصادم بين المعقول والمنقول إن هو إلاَّ تصادم في أوّل النّظر وظاهر الفكر، وحسب مراد وهبة، فإن الحكمة في منظور ابن رشد، هي الشريعة مؤوّلة. كما لفت وهبة النظر إلى أهمية مركز ابن رشد للإصلاح الديني والتّنوير.

بعد هذه المداخلة، قدم د. فتحي الزغبي مداخلته: «دور الإمام الغزالي في مواجهة التأويل الباطني»، تناول فيها نقد الغزالي للتأويل الباطني وكيف واجهه، وحلّل نقد الغزالي، قول الباطنية بثنائية الظاهر والباطن، حيث إن غرضهم الأقصى إبطال الشرائع، لأنهم بانتزاعهم موجب الظاهر عن العقائد، يكونون قد أوجبوا الانسلاخ عن قواعد الدين، لأن هذا مؤداه، سقوط الثقة بموجب الألفاظ الصريحة فلا يبقى للشرع عصام يرجع إليه ويعول عليه.

أما د.حسين صبري، من جامعة الإمارات، فقد تناول قضية التأويل بين النص الديني وواقع المسلمين، مناقشا إشكالية ضبط عملية تأويل النّصوص وربطها بالواقع أو ضبط النّص على الواقع، حيث إن قضية مرتكب الكبيرة تعد مأزقا إيمانيا وأخلاقيا، وكانت هي السبب

البعيد خلف نشأة الفرق الكبرى المكونة الرئيسة لعلم الكلام عند المسلمين. وتعرضت مداخلة د.محمود حيدر من لبنان إلى: «الهيرمنيوطيقا وترجمة الوحي»، حيث وجه التفكير إلى مسألة مقتضى التأويل في تجاوز ثنائية الحقيقة والمجاز في لغة الوحي، وأهمية الاقتراب من النص القدسي أولا. باعتباره وحدة قولية حقيقية ذات منازل كثيرة من الفهم. وثانيا. بما هو نص منفتح على التأويل، وعلى قابلية المتأول وقدرته على تأول الآيات مقصدها الإلهي.

وغير بعيد عن هذا، جاءت مداخلة د محمد وادفل، من الجزائر، تحت عنوان «التأويل الفلسفي عند المتكلمين: مشروعية فلسفة التأويل في التراث الاعتزالي»، حيث إن خصوصية التأويل في نسقه الاعتزالي ليست مسألة عقلية خالصة بالمفهوم الفلسفي، وإنّما ينبغي أن يكون المتكلم عالما بالفقه وأصوله. وتبعا لهذا تشكلت منظومة من الأسئلة في هذه المداخلة: هل للتأويل الكلامي عند المعتزلة اعتبارات معرفية ثقافية مرتبطة بعوامل داخلية أصيلة فقط أم أن هناك اعتبارات ثقافية فلسفية وافدة؟

الجلسة الثانية: التأويل في الفلسفة المعاصرة،

رئيس الجلسة: أحمد عبد الحليم عطية

بدأت هذه الجلسة ببحث الدكتورة منى طلبة، من القاهرة، الموسوم بـ «التأويل الترميزي»، الذي عنت به القراءة التأويلية للرموز الأدبية السابقة عليه، وبهذا الاعتبار، فإن التأويل الترميزي لا يعني التناص كما عرفته جوليا كرستيفا، ومن بعدها جيرار جنيت، بوصف النص الأدبي هو مهمل لتفاعل عدة خطابات سابقة عليه، وإنما هو إعادة قراءة المبدع الأدبي للرمز السابق عليه وإعادة ترميزه بما يشي بقوى خافية من قواه الدلالية الكامنة.

تلتها مداخلة د. عبد الرزاق بلعقروز، الجزائر، الموسومة بـ «المنعرج الاستطيقي للتأويل في فلسفة نيتشه»، تناول فيها خصوصية الفهم الاستطيقي للتأويل كما صاغه نيتشه، حيث إن الفلسفة اتخذت من المنعطف الفني «أورغانون» لها بعد أن اتخذت من العلم والمنطق أوروغانونا لها أيضا في السابق، كما رصد الدكتور امتدادات هذا التأويل الجمالي للوجود في الفلسفة المعاصرة، من خلال

المنعطفين: السياسي والثقافي للجمالية. أما مداخلة د. فريدة المولى، الجزائر، الموسومة بـ «المقاصد النصية بين التأويل، المطالبة والتأويل المفارق: بول ريكور»، فقد تناولت خصوصية التأويل عند بول ريكور، الذي جعل من مهمة الهيرمنيوطيقا الكشف عن معنى النّص غير المحدّد، وليس عن نفسية المؤلف، فالمعنى النّصي غير المحدود بالنسبة إلى بنيته وفي افتراضه هو بمثابة المرجعية بالنسبة إلى المعنى، وبذلك يدخل ريكور في جدل المقصدية: من ذا الذي يحدد المعنى النصي؟ هل هو المؤلف ومقصديته النصية؟

كما ناقشت مداخلة د. ميلود بلعالية دومة من الجزائر «التأويلية التاريخية وسؤال التراث عند جادامر»، قضية تأويل التراث عند جادامير، الذي تجاوز أفق التأويل عند هيدجر، وأضحى التراث أكثر إنتاجا وتشابكا هيرمنيوطيقيا، حيث إن رهان التأويل عند جادامير، هو إعادة الاعتبار للتراث، لا كشيء مناقض للعقل، بل كفعل للعقل وللحرية، أي كفعل للتأويل، شريطة أن نفهم التأويل هنا، لا كمنهج بديل لمنهج الشرح، بل كنمط للوجود الأصيل، ألا وهو الوجود التاريخي. واختتمت الجلسة، مع د بثينة النصيري، من خلال مداخلتها «السيميائية بما هي فعل تأويلي»، حيث اهتمت بتحديد قيمة هذا المجال التأويلي في كشف العلامات المكونة للأثر الفني وتعريته وتحليل أبعاده المختلفة التي من خلالها ينكشف معنى الوجود الإنساني ككل، لا سيما أن الممارسة الإبداعية تتحدد بما هي ممارسة مخصوصة، في علاقة مباشرة مع دواخل الذّات النفسية والسيكولوجية.

الجلسة الثالثة: التأويل في الأدب والفن،

رئيس الجلسة: د. مصطفى بدر

ضمن هذه الجلسة الأخيرة من برنامج الملتقى، تدخل الدكتور غنيمي الوردي، من الجزائر، بمداخلة عنوانها « النص- القارئ وسلطة التأويل»، الذي طرح الإشكالية التالية: ما حدود تأويل النص الأدبي؟ ووزع مادة الإجابة وفق المحاور التالية: مفهوم التأويل الأدبي في المدارس الحديثة - بين النّص والنص الأدبي- النص الأدبي بين التلقي والتأويل- تأويل النص الأدبي سلطة القارئ أم سلطة النّص.

كـما تنـاول الدكتـور شـمس الديـن شرفي، في بحثـه الموسـوم بــ: «ظاهراتيـة الصـورة السـينمائية»، المشـكلة الإبسـتمولوجية التي تواجـه سـينيما المـرئي، تتمثـل في الانتقـال مـن ذاتيـة الشـعور والحـس إلى موضوعيـة المعرفـة، وعليـه، فـإن فهـم الفعـل التأويـلي للصـورة السـينيمائية ينهـض عـلى فـك شـفرة التعالـق المركـب بـين كل مـن أسـنن الإدراك وأسـنن التعـرف والأسـنن الأيقونـة.

تلتهـا مداخلـة د. وصـال العـش مـن تونـس: «في الوصـل الفينومينولوجـي مـع التجربـة الفنيـة وإشـكالياته التأويليـة عنـد هـوسرل»، حيـث يبـدأ هـوسرل مشروعـه الإسـتطيقي لأطـوار قـراءة تأويليـة للأثـر الفنـي، ببلاغـة منهجيـة بنـاءة، تعـبّر عـن تجربـة يقـوّض بهـا منـذ البدايـة كل الجواهـر المفهوميـة والميتافيزيقيـة المتوارثـة، فيشـترط دلالات فينومينولوجيـة تربطـنا بحيـاة الأثـر وتشـكلاته الحيّـة في إشـكالية الفعـل التأويـلي.

كـما تعرضـت د.يـسرا زغـدان مـن تونـس، إلى تأويـل الفـن بـين المقاربـة اللغويـة والمحـاكاة البينيـة، حيـث تركـز اهتـمام الورقـة في الفنـون التشـكيلية بكونهـا رقـا ممسـوحا أو فنـا مـن الدرجـة الثانيـة. إن الـرق الممسـوح كـما يشـير جـيرار جينيـت كنايـة عـن الاقتبـاس في الأدب أو الأدب مـن الدرجـة الثانيـة، يعنـي الـرق الممسـوح في الفنـون التشـكيلية إحالـة مـن عمـل لآخـر أو تأويـل أحدهـما للآخـر.

وناقشـت د. عـمارة الكحـلى، الجزائـر، في مداخلتهـا الموسـومة بـ «التصـورات الفينومينولوجيـة للفـن في المنشـورات الفلسـفية العربيـة». تلقـي الفينومينولوجيـا الفنيـة في الكتابـات العربيـة، بالمقارنـة مـع نصـوص فلاسـفة غربيـين منهـم غادامـير ونصـه فهـم الفـن، هيدجـر ونصـه أصـل العمـل الفنـي، وغيرهـم... وقـد اختـارت الدكتـورة نصـين مـن الفكـر العـربي، رمـت مـن خلالهـما قـراءة الممكنـات الموجـودة بـين الحقـل الفنـي والإدراك الجـمالي. وذلـك بالاسـتناد إلى مفهـوم الخـبرة الجماليـة بوصفهـا مرتكـزا رئيسـا في قـراءة المقصديـة ودلالاتهـا المحايثـة في تأويـل العمـل الفنـي.

وبعـد هـذه المداخـلات العلميـة، التـي أثـرت الفضـاء المعـرفي التأويـلي، اختتـم الملتقـى بإقامـة المعـرض «الغرافيـكي»: «المسـافرون بـلا متـاع: نحـو هرمنيوطيقـا الصـورة الصوفيـة المجـردة». برحـاب المجلـس الأعـلى للثقافـة. القاهـرة.